

**Solidar**  
TUNISIE سوليدار تونس

**FTDES**  
FORUM TUNISIEN POUR LES DROITS ÉCONOMIQUES ET SOCIAUX



**OMCT**  
شبكة SOS ضد التعذيب

**JAMAITY**  
جمعيّتي

**ASF**  
Avocats  
Sans Frontières



**mobdi'un**  
creative youth

## موقف الائتلاف المدني من أجل الأمن والحريات من تعديل قانون مكافحة الإرهاب ومنع غسل الأموال

إثر المصادقة على مشروع القانون عدد 28 لسنة 2018 المنقّح والمتّم للقانون الأساسي عدد 26 لسنة 2015 والمؤرخ في 7 أوت 2015 والمتعلق بمكافحة الإرهاب ومنع غسل الأموال من قبل مجلس نواب الشعب يوم 10 جانفي 2019 فإن المنظمات أعضاء الائتلاف المدني من أجل الأمن والحريات تتوجه بالشكر للسادة النواب وتعرب عن تقديرها لسياسة الانفتاح المعتمدة في التعامل مع مختلف الجهات الفاعلة في المجتمع المدني.

لقد تميزت المناقشة البرلمانية باتباع منهج تشاركي وشفاف وأخذت بعين الاعتبار، إلى حد كبير، جلّ المخاوف التي عبّر عنها الائتلاف المدني من أجل الأمن والحريات. مع الإبقاء على النص، الذي تمّت المصادقة عليه في سنة 2015 في سياق تخلّته عدّة هجمات طالت البلاد، والذي احتوى على أحكام تمثّل عدة إشكاليات فيما يتعلق بحماية حقوق الإنسان واحترامها، فإنّ التنقيحات الأخيرة لم تعمّق في خطر انتهاكات هذه الحقوق والحريات. لقد أضاف مشروع القانون الأولي مفاهيم وتعريفات غير مكتملة تنقصها الدقّة، وهو ما كان من شأنه أن يؤدي إلى انتهاك عدة حقوق مثل الحق في محاكمة عادلة، كما تضمن أحكاما أخرى كان بالإمكان أن تعرقل حرية الجمعيات ومنظمات المجتمع المدني واستقلاليتها مما يشكل انتهاكا صارخا للدستور وقد تمّ رفض هذه التنقيحات من قبل النواب.

إنّ الطرق والآليات التي تمّ من خلالها مناقشة هذا النصّ تبرز تحسّنا كبيرا من حيث الخوض في مسألة حقوق الإنسان عند مناقشة المواضيع المتعلقة بالأمن، وعليه يدعو الائتلاف المدني من أجل الأمن والحريات جميع الجهات الفاعلة من مكونات مجتمع مدني وسياسيين إلى المساهمة بشكل مشترك في إطار هذا المنهج التشاركي والتعاون المتبادل، لإرساء حوار رصين وبنّاء حول مكافحة أسباب كل أشكال العنف.

إنّ التحالف من أجل الأمن والحريات يؤكد على ضرورة مواصلة هذا المنهج التشاركي مع السادة نواب الشعب وخاصة من خلال مناقشة مشروع القانون المتعلق بحالة الطوارئ الذي بدأت مناقشته باللجنة البرلمانية المكلفة بدراسته منذ يوم 18 جانفي 2019.